

الشراكة في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق: الكفالات السيادية نموذجاً

د. مظهر محمد صالح

مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية

1- تمهيد مفاهيمي:

تعد الكفالات السيادية Sovereign guarantees بمثابة تعهدات حكومية لضمان دفع ديون أو التزامات مالية مستحقة على كيان آخر مثل شركة عامة او خاصة أو جهة حكومية فرعية. اذ ان مثل هذه الكفالة او الضمان تجعل من اليسير على تلك الشركات أو الجهات الحصول على التمويل، كون المستثمرين أو المقرضين يشعرون بأمان أكبر بوجود ذلك الضمان الحكومي ذو الصبغة التي تحمل قوة السيادة.

وتصنف الكفالات السيادية في الوقت نفسه الى ثلاثة اصناف وحسب الوظيفة المؤداة، اولها: الضمانات السيادية للقروض، وهي كفالات تمنحها الحكومات و تستخدم لضمان سداد القروض التي تحصل عليها الجهات العامة أو الخاصة من الخارج. وثانيهما: ضمانات الاستثمار حيث تضمن الحكومة حماية الاستثمارات الأجنبية من المخاطر السياسية أو الاقتصادية غير المتوقعة.

وثالثهما: ضمانات التصدير، اذ تضمن الحكومة للمصدرين في بلدها الحماية ضد مخاطر عدم السداد من قبل المشترين في الخارج.

وهي في الوقت نفسه، ان ثمة فوارق بين الكفالات السيادية من جهة والصكوك او السندات السيادية sovereign bonds من جهة اخرى، اذ تعرف السندات السيادية على انها اداة دين تصدرها الحكومة، ويمكن ان تكون مقومة بالعملة المحلية او الاجنبية، ويترتب على حيازة السند او الصك السيادي دفع مبلغ من الفائدة للحائز لعدد محدد من السنوات وسداد القيمة الاسمية عند الاستحقاق.

وللسند السيادي تصنيف ائتماني يعتمد على التصنيف الائتماني للدولة ويعبر عن الجدارة الائتمانية للدولة المصدرة للسك أو السند.

وتقوم الدول بإصدار هذه السكوك أو السندات السيادية لمواجهة العجز في نفقاتها، لكون التشدد الضريبي لا يحظى بالقبول العام ويتطلب تعظيم الضريبة عادة إجراءات قانونية واقناع دستوري شاق. و ترتفع الفائدة على هذه السكوك أو السندات كلما ارتفعت معدلات التضخم لبلوغ سعر الفائدة الحقيقي الموجب (حسب معادلة فشر (Fisher equation او تقييس السك أو السند نفسه بالعملة الاجنبية لتفادي رفع سعر الفائدة الداخلي وتخفيف مشكلات التضخم الخارجية crowding out على السوق المصرفية واثار ذلك على الطلب الكلي وانعكاساتها على مسار التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع.

وبالرغم مما تقدم فان العائد على السك أو السند السيادي ولاسيما المسوق خارجياً يعتمد على عوامل ثلاثة:

أولاً :- الجدارة الائتمانية - اي قدرة الدولة المصدرة على سداد دينها وبناءً على ذلك تتولى شركات التصنيف الائتماني العالمي تصنيف البلدان على اربعة شرائح A ، B ، C ، D حسب جدارتها الائتمانية وقدرتها على السداد.

ثانياً:- مخاطر الدولة أو البلدان : وهي ما تتعرض اليه البلدان من عوامل داخلية او خارجية مثل الاضطرابات او الحروب التي تعرض قدرة الدولة الى خطر الفشل او الاخفاق في سداد ديونها.

ثالثاً:- اسعار الصرف، ففي الحالات التي يتم بها اصدار السكوك أو السندات بالعملة الاجنبية قد تؤدي التقلبات باسعار صرف العملة الى زيادة ضغط الدفع على البلدان المصدرة.

اما على مستوى السندات السيادية الداخلية، فلا يخفى ان البنوك المركزية هي المتحكم في عرض النقد داخل الاقتصاد وذلك عن طريق استخدام هذه السكوك أو السندات في متطلبات السياسة النقدية. فعندما تكون البلاد والسياسة النقدية في وضع (توسعي) ملبي للانفاق عموماً والانفاق الاستثماري خصوصاً، تتوالى السياسة النقدية للبنك المركزي مبادلة أداة الدين بالنقد المتاح لزيادة رأس المال المعد للانفاق. اما في حالة توجه السياسة النقدية الى

التشدد أو (الانكماش) وضغط النمو الاقتصادي، تتجه المصارف والمؤسسات المالية الحائزة على تلك الصكوك أو السندات ببيعها أو تسيلها لسحب السيولة من النظام المالي من خلال السوق الثانوية.

وعلى الرغم من ان الصكوك و الضمانات السيادية تواجه من جانب آخر تحديات نشوء المديونية الخارجية وتأثيراتها على الانضباط المالي fiscal consolidation ، الا انها في الوقت نفسه تساعد الكفالات السيادية في تشجيع الاستثمارات الدولية عن طريق تقليل المخاطر. فضلاً عن دورها في تمويل التنمية، اذ يمكن التمويل الدولي البلاد من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية. اضافة دورها كرافعة مالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر توفير الأموال اللازمة للتوسع والنمو الاقتصادي المستدام.

2- الكفالات أو الضمانات السيادية وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية: أ- أهميتها ومتكاملاتها :

تُقدم الضمانات السيادية sovereign guaranties من قبل الحكومات المضيفة لطمننة مقرضي المشروع الاستثماري بأن الحكومة ستتخذ إجراءات معينة أو تمتنع عن اتخاذ إجراءات معينة تؤثر على تنفيذ المشروع موضوع الضمان.

وبالرغم من ذلك، فإن العديد من أصناف المخاطر القانونية والسياسية التي تواجهها المشاريع ولاسيما مشاريع البنى التحتية هي ضمن قدرة الحكومة المضيفة للسيطرة عليها، مما يجعل الضمانات تخضع لقاعدة المخاطر والتشدد بقبولها من عدمه.

ولما كانت الضمانات السيادية تعد من وجه نظر المؤسسات المالية الدولية المتعددة الاطراف (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما) جزء لا يتجزء من الدين العام الخارجي للبلدان المانحة للضمان، لذا نجد (من الناحية النظرية) اضطرار الحكومات الى قبول المخاطر، مثل مخاطر سعر الصرف والمخاطر السياسية لانها أكثر قدرة على أدارتها من خلال توجهات و سياسات اقتصادية سليمة. ولكن من (الناحية العملية) فإن عبء الديون الخارجية الذي ترزح تحته العديد من البلدان النامية قد يتفاقم عندما يطلب المستفيدون من الضمان الإيفاء بالالتزامات ولاسيما خلال فترات المصاعب الاقتصادية للدولة ذات السيادة المصدرة للضمان بالوفاء بوعدها.

فعندما حدثت أزمة النمر الاسيوية بين الاعوام 1997 - 1999 تعرضت الضمانات السيادية الى قيود خارجية منها وضع سقف على الضمان السيادي، مادفع بعض المقرضين الى التسابق لتخفيف المخاطر الناجمة عن الضمانات السيادية الممنوحة لتلك البلدان ومنها (التأمين ضد المخاطر السياسية ولاسيما من مؤسسات إئتمانات التصدير المتعددة الاطراف وكذلك شركات التأمين الخاصة وغيرها).

وبسبب التنافس في الحصول على الضمانات السيادية من جانب المستفيدين تلجأ البلدان الى منح الضمان حسب الاولويات التنافسية وأهمية المشروعات، ذلك للتقليل من مخاطر التخلف في السداد من جانب (الجهة المضمونه صاحبة المشروع).

في ضوء ماتقدم، فقد لجأت العديد من البلدان الى اعتماد مايسمى بـ (رسائل الراحة) وهي مذكرات تفاهم تمنحها الحكومات للجهات الحاصلة على القروض تُطمئنها عبر تلك المذكرات أو الرسائل مبينةً لها أنها على استعداد في معاونة المقترضين من المشروع بتسهيل الدفع بالعملة الاجنبية أو أن الحكومة على استعداد لتزويد المشروع بالتسهيلات اللازمة كمستلزمات الطاقة والكهرباء والوقود وغيرها.

ب- إدارة الضمانات او الكفالات السيادية:

عدت الضمانات السيادية واحدة من أكثر وسائل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية جاذبيةً والتي تسمح لرعاة المشروع (الجهة المكفولة) بالحصول على ضمان حكومي ولاسيما لشركات المشروع ذات الاغراض الخاصة SPV .

فبدلاً من أن تتحمل الحكومة التزامات مالية مباشرة مشروطة نجد أن الضمانات السيادية لا تعكس في نفقات الموازنة العامة (ولا سيما للجهة الضامنة) وبالعالم هي وزارة المالية في بلادنا.

كما لا يخفى أن هناك تقييم يجري لتلك الضمانات السيادية على فق معايير مجلس المحاسبة المالية في الولايات المتحدة على سبيل المثال، كما تخضع الضمانات السيادية لمعايير التصنيف والجدارة الائتمانية ولاسيما عندما تكون (الجهة المضمونة أو الراعية) مثقلة بالالتزامات المالية الكبيرة.

وبالرغم من ذلك فإن الملف الائتماني لراعي المشروع (المكفول) في حال كونه بوضع أقل خطورة (من الالتزام المباشر) طالما ان الحكومة هي الكفيل السيادي أو الضامن، عندما يؤشر ذلك تحديداً في الموازنة العامة.

وبناءً على ماتقدم، فقد أصبحت الضمانات المذكورة واحدةً من الركائز الاساسية لتمويل مشاريع التنمية في العالم، إذ تنص الضمانات عادةً بأن الحكومة لاتصادر المشروع دون تعويض عادل او معاملة تمييزية ضارة لرعاة المشروع، فضلاً عن أن الضمانات تنص على مبدأ عدم سريان تطبيق أو تغيير في قوانين البيئة او الضريبة أو تغيير الاطار التنظيمي للمشروع موضوع الكفالة. اضافة الى توفير تسهيلات دخول العاملين الاجانب و منحهم سمات الدخول دون تعسف

كما تنص بعض الضمانات السيادية على التعهد بأن الدولة ستعجل بتوفير بنى تحتية تساعد رعاة المشروع المضمون بالكفالة السيادية في أستكمال متطلبات العمل، ومن أمثلة ذلك التعهد لرعاة المشروع بتوفير سلع ولوازم وخدمات من الخارج ولاسيما عندما ترتفع الكلف الداخلية على 10% مقارنةً بكلف تلك المواد او اللوازم في الاسواق الخارجية.

3 -الكفالات السيادية ووكالات ضمان الائتمان والصادرات الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف).

من المفيد ملاحظة بانه على الرغم من أن العديد من مشاريع البنى التحتية في بلدان الأسواق الناشئة التي تعتمد تمويل المشاريع عن طريق التمويل الخارجي، قد تم رصد ميولها التمويلية، إلا أن معظمها وُلد ميتاً بسبب استحالة الحصول على الضمانات السيادية. واضطرت غالبية عمليات تمويل مشاريع الاقتصادات الناشئة التي أتت بشمارها إلى الاعتماد على مساعدة مؤسسة التمويل الدولية IFC ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف Multilateral Investment Guarantee Agency

MICA /التابعتان لمجموعة البنك الدولي، إضافة الى اعتمادها على العديد العديد من وكالات انتمانات التصدير الثنائية والمتعددة الأطراف الحكومية الاخرى، امثال EXIM Bank اي بنك الصادرات والاستيراد الامريكي، كذلك وكالة تمويل الصادرات البريطانية UKef والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA وغيرهم.وأخيراً،وفي هذا الحقل نشير الى اتفاق اطار التعاون بين العراق والصين.اذ يعمل اتفاق اطار التعاون بين جمهورية العراق وجمهورية

الصين الشعبية والمسماة: اتفاق "إطار التعاون لضمان إئتمان الصادرات Export Credit Insurance Cooperation Framework.. والمسماة بـ "الإتفاقية الاطارية العراقية الصينية». التي وقعت بتاريخ 11-5-2018 بين وزارة المالية العراقية والمؤسسة الصينية لضمان الائتمان والصادرات و المسماة Sinosure. حيث استكمل توقيع ملاحق الاتفاق (الحسابية والنفطية) في ايلول/سبتمبر 2019 وبتجاهين :

الاول : تخصيص عائدات 100 الف برميل نفط من اجمالي النفط المصدرة العراقية الى الصين لتصرف على مشاريع البنية التحتية من خلال الشركات الصينية. والاتجاه الثاني : يتضمن منح العراق خط ائتماني بسقف اجمالي يبلغ 10 مليار دولار تقدمه المصارف الصينية بشكل دفعات ميسرة حسب الحاجة مقدارها 1,8 مليار دولار لكل إئتمان وحسب الاتفاق بين البلدين وبكفالة الحكومة الصينية، لتنفيذ مشاريع عمرانية تتولاها الشركات الصينية ايضاً وعلى وفق اسس قياسية و تنافسية .

وقدر تعلق الامر بالاتجاه الاول، فقد نفذت الشركات الصينية مشاريع تطوير محطات الطاقة الكهربائية ومشروع 1000 مدرسة، فضلا عن مطار الناصرية الدولي ومشروع اسكاني كبير يدرس حالياً مخصص للطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، اضافة الى البدء بتنفيذ مشاريع عدد كبير من المستشفيات في محافظات العراق ومشاريع الصرف الصحي وغيرها في محافظات العراق.

وبالنسبة للاتجاه الثاني، فقد ادرج في قانون الموازنة العامة الاتحادية (الثالثة) 2023-2025 تمويلات استثمارية بنحو 3,8 تريليون دينار موجهة لمشاريع تتولاها الشركات الصينية ضمن اتفاقية اطار التعاون بين البلدين، والعمل مستمر في هذا المسار.

منوهين ان مدة الاتفاق هي عشرون عاماً، وهناك رغبة عراقية لزيادة حساب الاستثمار الذي ارتفع رصيده من 100 الف برميل نفط من اجمالي النفط المصدر يوميا الى الصين الى 150 الف برميل يوميا حالياً، و تخصص موارد الحساب الاستثماري لاغراض المشاريع الاستثمارية والمثبت تخصيصاتها في الموازنة العامة الاتحادية المشار إليها آنفاً.

وتعد الخطوط الائتمانية والقروض التي يحصل عليها العراق من المصارف الصينية بكفالة ساينوشور وهي الوكالة الصينية الحكومية لضمان الصادرات والائتمان كما ذكرنا آنفاً،

تأتي بغية تمويل تنفيذ مشاريع وتجهيزات راسمالية من الصين (او حتى التجهيز من بلد اخر حسب المقتضيات التكنولوجية المطلوبة) وهي انماط من الائتمانات تعد اقل كلفة وتتبع نظام ائتماني يسمى Supplier's credit اي ائتمانات المجهزين).

وبناء على ماتقدم، فان مزاياء اتفاق اطار التعاون بين العراق والصين تستند على ائتمانات المجهزين والتي تفسر بما يأتي :

- تعد ائتمانات المجهزين supplier credit بمثابة ترتيب لتمديد الائتمان بين المصدر والمشتري.
- يشير الدفع بشروط الائتمان إلى موافقة المشتري الأجنبي على دفع مبلغ واحد في وقت لاحق أو على عدة أقساط في مجموعة من التواريخ المستقبلية المتفق عليها بشكل متبادل.
- تنقسم خطط التمويل إلى اعتمادات المورد والمشتري وعلى وفق من يقدم المال. اما في ائتمان المستورد buyer credit ، فيكون المستورد (المشتري) مسؤولاً عن توفير التمويل وهنا ترتفع تكاليف الضمانات ولاسيما كلفة خطابات الضمان، في حين ان ائتمان المورد supplier credit المذكور اعلاه، يكون المورد فيه مسؤولاً عن توفير التمويل للمشاريع المنفذة. وتكون التكاليف الائتمانية اقل كلفة في اطار الكفالات السيادية او اصدار الصكوك السيادية لغياب خطابات الضمان التي يقدمها المستورد بالغالب.
- وبهذا تصبح القروض الممنوحة عن طريق ائتمانات المجهزين اقل كلفة لكونها مضمونة من جهتين حكوميتين احدهما في الصين والاخرى في العراق، ذلك مقارنة بالقروض والائتمانات المسماة بائتمانات المشتري Buyer,s credit التي تتطلب كفالات مصرفية عالية الكلفة.

4 - الشراكة الاستراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص (لجنة مبادرة الضمانات السيادية):

ان مسالة تحويل الرؤية الاقتصادية في الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص باتت حالة تطبيقية تنموية على ارض الواقع، فقد تشكلت ((لجنة مبادرة الضمانات السيادية)) بموجب الأمر الديواني لرئاسة الوزراء 23101 لسنة 2023، اذ كانت مهمتها حين التأسيس التقاهم مع الجانب الألماني من أجل تمويل مشاريع صناعية وزراعية داخل العراق بسقف أولي

يبلغ 500 مليون يورو، ذلك من خلال التواصل مع الجانب الألماني واستيعاب فكرة الضمانات السيادية وآلية تطبيقها على القروض الممنوحة الى القطاع الخاص العراقي، قبل ان تتوسع الى التعاطي مع وكالات ضمان الاستثمار في بلدان اوروبية اخرى بالاضافة الى اليابان. منوهين ان الضمانات السيادية كانت تمنح سابقاً لمشاريع القطاع الحكومي بشكل حصري قبل الدخول في فلسفة الشراكة حالياً و التي نصت عليها المادة ثانياً/ 3 من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم 13 لسنة 2023 (الموازنة الثلاثية).

فللجنة الضمانات السيادية (خمسة) تصنيفات على سبيل المثال، تتصرف أولوياتها نحو دعم القطاع الصناعي، وان اهداف اللجنة تشكل في الوقت نفسه واحدة من اولويات الحكومة في تعظيم معدلات التنمية الاقتصادية وفرصها المستدامة في النمو وبناء التراكم في راس المال البشري والمادي ومكافحة ظاهرة البطالة وتعزيز الرفاهية بتنويع الاقتصاد الوطني. اذ يتمثل الجانب الأول في النهوض الصناعي وعبر الشراكة التمويلية: بالصناعات والمستلزمات الطبية والمستلزمات التصديرية للأدوية، اما الجانب الثاني فيتعلق بالقاعدة الصناعية ذات الصلة بالبنية التحتية وبشكل خاص مشاريع البناء والإنشاءات، سواء من معامل الحديد او الطابوق او الاسمنت وغيرهما، اما الجانب الثالث فيرتبط بتنويع القطاع النفطي نفسه، ولاسيما الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، إضافة إلى مشاريع الطاقة والصناعات المرتبطة بالزراعة .

منوهين أن التصنيفات الخمسة موضوع البحث قد تم رسم معالمها كأولوية ضمن المنهاج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب في اكتوبر من العام 2022. اذ تمنح الكفالة السيادية للمشروع الصناعي بنسبة 85% من كلفة المشروع، شريطة ان يسهم القطاع الخاص بنسبة تمويل لاتقل عن 15 %.

وبهذا فان رؤية الشراكة التمويلية بين الدولة والقطاع الخاص تمثل التطبيق الاستراتيجي لجوانب مهمة من فلسفة المنهاج الحكومي، الرامية الى تحديث الصناعة الوطنية وبكفالة الدولة للقطاع الصناعي الخاص وعدها اساس في التنويع الاقتصادي وعلى وفق مبدأ تطبيق الشراكة الاقتصادية بين السوق والدولة والتي كان اخرها قرار مجلس الوزراء الذي سمح بتفعيل

المادة 35 من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل، بالسماح لأكثر من 200 شركة عامة ان تصبح : شركات عامة مساهمة.

5 - مشروع انشاء مصرف ريادة

طرح البنك المركزي في مايس 2023 مشروع انشاء مصرف باسم ((ريادة)) بمشاركته والمصارف كافة ليتولى الاقتراض الميسر الذي يرتفع فيه عنصر المنحة grant element بغية تمويل تشييد مشاريع صغيرة ومتوسطة SMEs .

وبهذا نجد من الاهمية ان يتقدم المقترضون بطلباتهم من خلال ترشيحهم من قبل واحدة من برامج الضمان الاجتماعي، كي يتحد الاقتراض بالضمان الاجتماعي وهي وسيلة لتوصيف سوق العمل والأعمال وتحديد اعادة بناء (الشغيلة workers) وهم قوة العمل التي تساعد ملكيتها لادوات الانتاج على اعادة تعظيم ((التراكم الاولي (الاجتماعي) لراس المال)) . اذ تمثل الشغيلة القوى المنتجة المنظمة التي تعمل بوسائل انتاجها، والتي ينبغي ضمها الى شبكة الضمان الاجتماعي، كي تؤسس السوق المنتجة الرسمية والحد من ظاهرة السوق الرمادية gray market التي مازالت تهيم على قرابة 66% من اجمالي نشاط السوق في العراق .

وبهذا لابد من (التوصية) في جعل القرض المقدم من مصرف ريادة مشروط بالانضمام المسبق الى نظام الحماية الاجتماعية، وهو تشكيل بنيوي يساعد البلاد في بلوغ عصر مؤسسات السوق الاجتماعي socio market .

الخاتمة

تعد الضمانات السيادية أداة قوية لتعزيز التمويل الدولي، لكنها تتطلب إدارة دقيقة وسياسات مالية حكيمة لتجنب المخاطر المرتبطة بالديون السيادية. وان الحكومة توازن بين الفوائد من الكفالات السيادية والتحديات التي تفرزها باستخدام القاعدة الذهبية في ادارة الديون Golden rule التي تقوم على معيار ضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي بشكل يفوق كلفة الاقتراض من مصادره المختلفة كافة ولاسيما النمو في كلفة خدمات الدين.

وهكذا تتجه البيئة الاستثمارية للعراق في مسارها الراهن نحو مناخ الاستثمار العالمي لتلامس مجالين متسعين اساسيين :

اولهما : استكمال العراق خطوات اندماجه في توفير البيئات الامنة والمناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي والتي كان اخرها انضمام بلادنا الى الاتفاقية التي ترعاها الامم المتحدة والمسماة : باتفاقية سنغافورة للاستثمار، اذ تسعى الاتفاقية إلى تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء من خلال تعزيز الشفافية والإجراءات التنظيمية العادلة، فضلاً عن توفير آليات لحل النزاعات بين المستثمرين والدول من خلال الإسراع في الوساطة او التحكيم الدولي، مما يمنح المستثمرين وسيلة قانونية لضمان حقوقهم، وجميعها من العوامل التي تؤمن بها حكومة جمهورية العراق لتشجيع المستثمرين الدوليين للعمل الاستثماري في بلادنا العالية الموارد. اذ تعد اتفاقية سنغافورة والانضمام اليها خطوة مهمة نحو تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين العلاقات الاقتصادية بين المجموعات الدولية.

اما المجال الثاني، فيتمثل بزخم الموارد الطبيعية والبشرية لدولة استراتيجية مهمة مثل العراق تتمتع بالاضافة الى مواردها الطبيعية كتاسع دولة في العالم من حيث الموارد الطبيعية والاولى عالميا في حيازة الكيلومتر المربع الواحد من الموارد في باطن الارض، بكونها في الوقت نفسه قوة صلبة في الجغرافية السياسية التي تربط اوروبا برا باسيا بحرا، واساسياتها اليوم هو انطلاق مشروع (طريق التنمية) الذي اخذ خطواته التنفيذية من ميناء الفاو صعودا ضمن بناء القناة الجافة والمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية المقبلة ذات العلاقة وعلى وفق اطار تعاون اقليمي ودولي مهم لجذب الاستثمارات العالمية. وان جميع هذه العوامل الاستراتيجية والميدانية والتنظيمية تمثل دعوة ايجابية للمستثمرين الدوليين للعمل في العراق وبرعاية مباشرة من السلطة التنفيذية لتسهيل عملهم وبحماية قانونية عالية الدقة.